

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia. P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321

Email: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم و الأمن
الاجتماع 539
أديس أبابا، إثيوبيا
25 أغسطس 2015

تقرير عن أنشطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ

في السودان و جنوب السودان



تقرير عن أنشطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان و جنوب السودان

أغسطس 2015

أولا المقدمة

1. يعرض هذا التقرير عملا بولاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ على النحو الذي حدده البيان PSC/AHG/COMM.1(CCVII) الذي اعتمده المجلس في اجتماعه 207 المعقود في 29 أكتوبر 2009 حيث طلب فيه من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مساعدة الأطراف السودانية في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل والعمليات الأخرى ذات الصلة، وذلك في إطار عملية التحول الديمقراطي في السودان وجنوب السودان. وقد تم تمديد الولاية، التي تعززت بقرارات لاحقة للمجلس، حتى 31 ديسمبر 2015. و يقدم هذا التقرير معلومات مستجدة عن الأنشطة التي يضطلع بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ منذ عرضه لأخر تقاريره في 12 سبتمبر 2014.

ثانيا الدفع الأول نحو إطلاق حوار شامل في السودان

2. رحب المجلس في بيانه الصادر عن اجتماعه 456 المعقود في 12 سبتمبر 2014، بدعوة رئيس جمهورية السودان عمر حسن البشير إلى حوار وطني في 27 يناير عام 2014، ليكون بمثابة منتدى و عملية سياسية للتصدي للتحديات التي تواجه السودان. و شدد المجلس على ضرورة ان تتسم عملية الحوار الوطني بالشفافية و الشمول و النزاهة، وفي هذا الصدد، وضع المجلس خارطة طريق تضمنت (1) الاستئناف الفوري للمفاوضات بشأن وقف الأعمال العدائية؛ (2) التفاوض من اجل إنهاء النزاع في المنطقتين و في دارفور على ان تجري المفاوضات بطريقة متزامنة (عملية واحدة-مساران)؛ و (3) إجراء اجتماع تحضيري (اجتماع ما قبل الحوار الوطني) لمناقشة المسائل الإجرائية والعملية التي يتناولها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في أديس أبابا.

3. و بناء على ذلك، أجرى الفريق سلسلة من المشاورات مع الأطراف السودانية الأساسية، وذلك بهدف تعزيز التوافق بشأن ضرورة الحوار الوطني من اجل معالجة التحديات الماثلة أمام السودان.

4. و يتذكر المجلس أنه في أعقاب الدعوة إلى الحوار الوطني، شكلت الجمعية العامة للأحزاب السياسية السودانية المنشئة في 6 أبريل 2014، اللجنة التحضيرية للحوار الوطني ("7+7") و تتألف من الممثلين السياسيين المتحالفين مع الحكومة وكذلك عدد متساو من ممثلي أحزاب المعارضة الذين لبوا الدعوة إلى الحوار الوطني و وافقوا على المشاركة في إعداداه.

5. و رحب فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بخارطة الطريق وعمل لجنة 7+7، و اتصل بالجماعات المعارضة المسلحة، و سعى إلى تسهيل المشاورات مع الحكومة و الجهات

المعنية من المعارضة في الخرطوم من أجل التوصل إلى مواقف مشتركة على أساس خارطة الطريق. و قد شكل الاتفاق الذي وقع عليه في 4 سبتمبر 2014 بأديس أبابا ممثلون عن لجنة 7+7 و الحركات المسلحة خطوة هامة لإيجاد قاعدة ترتكز عليها عملية الحوار الوطني الشامل. وقد أقرت الجمعية العامة للأحزاب السياسية هذه الاتفاقية، و هو ما ساهم في زيادة الزخم باتجاه عملية شاملة لتحقيق سلام دائم في السودان.

6. حققت لجنة 7+7 تقدماً كبيراً في التحضير للحوار، بما في ذلك وضع خارطة طريق للحوار الوطني. ومع ذلك، في نهاية عام 2014، قامت أربعة من الأحزاب السياسية المعارضة بتعليق مشاركتهم في لجنة 7+7 بعد قرار الحكومة المضي قدماً في الانتخابات. و قد تم استخلاف الأحزاب الأربعة في ظروف مثيرة للجدل.

7. و ساهمت التحضيرات للحوار الوطني في تشجيع أصحاب المصلحة في المعارضة على مواصلة مواقفها مع أهداف الحوار الوطني و طرائقه. و عقب إعلان باريس الصادر في 8 أغسطس عام 2014، و الذي جمع حزب الأمة القومي الذي يرأسه الصادق المهدي والحركات المسلحة، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال والجماعات المسلحة في دارفور، و استمرت الجهود الداخلية لتوسيع وتعزيز أرضية المعارضة. و قد أدى ذلك إلى توقيع على "نداء السودان" في 3 ديسمبر 2014 بأديس أبابا، و شمل حزب الأمة القومي والحركات المسلحة، ومبادرة المجتمع المدني، وقوى الإجماع الوطني، وهو تحالف من الأحزاب السياسية المعارضة التي رفضت حتى الآن للانضمام إلى الحوار الوطني. غير ان حكومة السودان أدانت "نداء السودان" لتهديده بإمكانية شنّ انتفاضة شعبية إذا لم يمكن تحقيق الإصلاح من خلال الوسائل السلمية. و قامت الحكومة أُلقت القبض على اثنين من الموقعين على نداء السودان، و هما فاروق أبو عيسى، القيادي في قوى الإجماع الوطني، وأمين مكي مدني، زعيم مبادرة المجتمع المدني، لدى عودتهم إلى السودان في ديسمبر 2014 قادمين من اجتماعات أديس أبابا. و تم الإفراج عليهما في 9 أبريل 2015.

8. و راسل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الموقعين على "نداء السودان" لتوضيح ولايته بموجب البيان الذي اعتمده المجلس في اجتماعه 456 و أكد مجدداً على ان المشاكل السودانية لا يمكن حلها إلا بالوسائل السلمية.

ثالثاً النزاع في الولايتين و في دارفور

9. و فقا لمبدأ "عملية واحدة و مساران"، الذي أقره المجلس، دعا فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الطرفين إلى التفاوض على مشروع اتفاق إطاري في ثلاث جولات بدءاً من نوفمبر إلى أوائل ديسمبر 2014. و يتذكر المجلس أنه في أبريل 2014، كان للوفدين خلافات، منها دعوة

الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال إلى وقف الأعمال العدائية من أجل تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، في حين طالبت حكومة السودان وقف إطلاق نار فوري وشامل. واصل الطرفان إحراز المزيد من التقدم نحو اتفاق نهائي.

10. و من بين التقدم المحرز، التوصل إلى اتفاقيات مبدئية عن الجوانب الأمنية ومفهوم الموقف الفوري للأعمال العدائية مما يؤدي إلى ترتيبات أمنية شاملة. غير ان الطرفين لم يتفقا بشأن طلب الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال لضمانات تخصّ أساسا منح الحكم الذاتي للولايتين و على الحوار الوطني الحقيقي. و علاوة على ذلك، و بناء على مبدأ "عملية واحدة و المساران"، طالبت الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال بأن يتضمن الاتفاق الربط بين عملية دارفور والمفاوضات حول المنطقتين. و قد رفضت الحكومة كلا المطالبين طالب. و في غياب أي تقدم علق فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ المحادثات حول المنطقتين على 8 ديسمبر 2014.

11. دعا فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ، بالتعاون مع عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور (يوناميد)، الحكومة والحركات المسلحة في دارفور إلى أديس أبابا في 23 نوفمبر 2014 لإطلاق المفاوضات. و عقد الاجتماع بعد مشاورات واسعة مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك، و على وجه الخصوص دولة قطر، بصفتها راعية وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. و تم الاتصال مع الحركات المسلحة في دارفور غير الموقعة على وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وهي حركة تحرير السودان (حركة تحرير السودان-فصيل ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة التي يقودها جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان-فصيل عبد الواحد في. ومع ذلك، على الرغم من اتصالات واسعة و مباشرة قام بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، رفضت حركة تحرير السودان-فصيل عبد الواحد للمشاركة في المفاوضات الرئيسية.

12. فشل مسار دارفور في التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال، و يعود ذلك أساسا إلى إصرار وفد الحكومة على ان تفتصر المفاوضات على الترتيبات الأمنية لان المسائل السياسية المتعلقة بدارفور قد تمّ تناولها في وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. و طالبت الحركات، من جانبها، أن يتضمن جدول الأعمال البنود الموضوعية الخمسة التي اعتبرت بان وثيقة الدوحة لم تولي لها العناية الكافية. و هي التعمير والتنمية؛ و اللاجئين والنازحين داخليا؛ و قطع الأراضي/الحواكير/؛ و قضايا الحدود والبدو؛ و العدالة والمساءلة والمصالحة؛ و التعويض الشامل. و أمام هذا الانسداد قام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بتعليق مسار دارفور أيضا في 29 نوفمبر 2014.

رابعا تواصل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مع الشركاء الإقليميين و الدوليين من أجل حشد الدعم لبيان مجلس الأمن 456 المعتمد في اجتماعه.

13. واصل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التواصل و التنسيق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك اللجنة الثلاثية. وعلاوة على ذلك، زار الفريق عواصم الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ و السودان. وشملت هذه البلدان الولايات المتحدة وألمانيا وقطر ومصر وتشاد.

14. بعد عرض فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لتقريره على المجلس في سبتمبر 2014، سافر إلى نيويورك للتفاعل مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 17 سبتمبر 2014. وسافر أيضا واشنطن العاصمة للقاء مسؤولي حكومة الولايات المتحدة و مناقشة المسائل المتعلقة بالحوار.

15. و زار الفريق برلين من 1 إلى 3 ديسمبر 2014 و التقى مع الحكومة الألمانية التي عبرت عن رغبتها في دعم الفريق و القيام بمساع حميدة حكومة السودان و الجهات الأخرى المعنية بعملية الحوار.

16. في يناير 2015، زار فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مصر، و أجرى مشاورات مكثفة مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، و كذلك وزير خارجية مصر. و أعرب الرئيس السيسي عن قلقه إزاء الوضع الأمني العام في أفريقيا، و لا سيما في ليبيا، و أكد على أن حلّ مشاكل السودان أمر أساسي لكفالة الاستقرار الإقليمي. و رحب بقرار المجلس باعتماد نهج شامل لتسوية الصراعات في السودان و بالجهود الرامية إلى إطلاق الحوار الوطني في السودان. و وافق الرئيس السيسي كذلك على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم حزمة شاملة على النحو المتوخى في بيان المجلس المعتمد في اجتماعه 456.

17. و خلال الزيارة، التقى الفريق أيضا الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، و ناقش معه الوضع في السودان. و أكد الأمين العام على الحاجة الملحة للمضي قدما في الحوار الوطني في السودان و طلب بان يتمّ التشاور بانتظام مع الجامعة حول جهود الوساطة.

18. في إطار جهود الفريق من اجل بعث مسار دارفور، سافر الفريق إلى الدوحة في يناير 2015 إلى الدوحة للحصول على دعم دولة قطر للحوار الوطني باعتباره نهج شامل لتسوية القضايا العالقة في السودان. و قد رحب نائب رئيس وزراء قطر أحمد بن عبد الله آل محمود أيضا بقرار المجلس وخارطة الطريق المنصوص عليها، و قدم دعم دولة قطر بوصفها الضامن لوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.

19. تنتقل الفريق أيضا إلى نجامينا في يناير 2015 و أجرى مشاورات مع الرئيس إدريس ديبي إتنو بشأن الوضع في دارفور. و قال الرئيس انه يتفق على ان لتدهور الوضع الأمني في دارفور كما ذكرته اليوناميد، آثار وطنية وإقليمية كبيرة. و أشار إلى أن الصراعات في السودان لا بد من حلها بطريقة شاملة. و أعرب الرئيس ديبي عن دعمه لجهود زار فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتصل بدارفور.

20. و من خلال هذه الاتصالات عزز الفريق الدعم الإقليمي والدولي لعمله طبقا للولاية التي منحها له المجلس في البيان (CDLVI/PR/COMM. PSC). و نتيجة لهذه الاتصالات التي قام بها الفريق تسنى لجمهورية السودان الشروع في محادثات مع الدول و المانحين الرئيسيين بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا حول القضايا العالقة، بما في ذلك تخفيف عبء الديون.

خامسا اجتماع ما قبل الحوار الوطني

21. أبرزت التطورات في السودان في بداية عام 2015 الحاجة إلى عقد اجتماع ما قبل الحوار الوطني كما أقر ذلك المجلس، من اجل كفاءة الاستعدادات الكافية والشاملة لعملية حوار ذات مصداقية. ومع ذلك اتسم الوضع السياسي في السودان بالاستقطاب و تأثرت أفق الحوار الوطني ذات المصداقية بمجموعة من التطورات، بما في ذلك فشل الطرفين في تحقيق تقدم في محادثات وقف الأعمال العدائية، وتوقيع مختلف الجهات المعنية على وثيقة "نداء السودان" ، وقرار الحكومة المضي قدما في التحضير للانتخابات العامة في أبريل على الرغم من مقاطعة من الأحزاب السياسية الرئيسية. و على الرغم من ذلك و وفقا لبرنامج، اعتبر الفريق أنه من الضروري أن يدعو الأطراف السودانية إلى اجتماع ما قبل الحوار في أديس أبابا.

22. و اعتمادا على المشاورات الواسعة التي أجراها الفريق، دعت حكومة ألمانيا، بالتعاون مع مؤسسة بيرغوف، إلى اجتماع للمعارضة في برلين من 24 إلى 28 فبراير 2015، و هو ما أفضى إلى اعتماد "إعلان برلين". و قد دعا الإعلان، من بين أمور أخرى، إلى تأجيل التحضير للانتخابات في السودان، والإفراج عن السجناء السياسيين وإلغاء التعديلات الدستورية الأخيرة. و بالإضافة إلى ذلك، اصدر زعيم حزب الأمة القومي الإمام الصادق المهدي، ورئيس الجبهة الثورية السودانية، السيد مالك عقار رسالة مشتركة التزما بموجبها بالمشاركة في اجتماع ما قبل الحوار دون أي شروط. كما أشار حزب المؤتمر الوطني إلى استعداده لحضور الاجتماع قبل الحوار.

23. صدرت دعوات للمشاركة اجتماع ما قبل الحوار من 29 إلى 30 مارس في أديس أبابا. وركز جدول الأعمال على المسائل العملية و الإجرائية المتعلقة بالحوار الوطني. و رفض حزب المؤتمر

الوطني و حلفائه الدعوة للذهاب إلى أديس أبابا، و أشاروا إلى مجموعة من القيود، ولا سيما إجراء الانتخابات العامة .

24. وجاء قرار حزب المؤتمر الوطني بمثابة مفاجأة بعد ضمانات قدمت لفريق مشترك زار الخرطوم في 16-17 مارس و كان مشكلا من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ و الأمم المتحدة و الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، حيث اتصل الفريق المشترك مع الجهات المعنية الأساسية في الحكومة والمعارضة و تمّ معهم بحث مسألة التاريخ و الطرائق الأخرى. و أكد مسؤولون كبار في حزب المؤتمر الوطني في هذه المشاورات، من جديد استعدادهم للمشاركة اجتماع ما قبل الحوار بأديس أبابا إذا ما عقد قبل شهر أبريل 2015 الذي تجري فيه الانتخابات.

25. استرشد الفريق في جميع الأوقات بمبدأ الشمولية، وفي هذا السياق، اعتبر الأحزاب السياسية والحركات المسلحة، وممثلي المجتمع المدني المدعويين، ولا سيما النساء والشباب جزءا هاما من المجتمع السوداني.

سادسا التواصل الحديث مع الجهات المعنية السودانية

أ. الزيارة إلى أبيي

26. بعد انتخابات أبريل و تشكيل الحكومة الجديدة، زار فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الخرطوم في الفترة الممتدة من 2-04 أغسطس 2015 بدعوة من حكومة السودان. و قد أعلن الرئيس عمر البشير أن الحوار الوطني عملية سودانية يجب أن تجري في السودان وسيتم إطلاقها قريبا. و أكد الرئيس البشير من جديد عرضه بتوفير ضمانات أمنية لأحزاب المعارضة، التي ترغب في المشاركة في الحوار. كما شدد على أن الحوار سيمضى قدما كما هو مخطط له بمشاركة أوسع من دونها. في هذا الصدد، اعتبر أن اجتماع ما قبل الحوار على النحو المتوخى في السابق لم يكن ضروريا.

27. و فيما يتعلق بالمنطقتين، قال الرئيس البشير ان الحكومة ستشارك فقط في المفاوضات على وقف إطلاق النار الشامل. و في ما يتصل بدارفور، اشتكى الرئيس البشير من أن حكومته اضطرت إلى إعادة التفاوض على اتفاقات كانت تعتبرها ملزمة. و في هذا السياق، أصرّ على أنه لن يكون هناك أي إعادة فتح للنقاش بشأن وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. و قال أن الجماعات المسلحة المتمادية في العزوف لم يعد لها وجود في دارفور أو السودان، باستثناء "جيوب صغيرة" التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان-فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة.

ب. المشاورات مع المعارضة في الخارج

28. بعد اجتماعات جرت في الخرطوم، دعا الفريق جماعات معارضة في خارج السودان إلى الحضور إلى أديس أبابا في الفترة ما بين 21-24 أغسطس 2015، للتشاور مع الفريق عن نتائج اجتماعات في السودان في أوائل أغسطس. و كان الفريق يود مناقشة سبل المضي قدما في المفاوضات بشأن الحوار الوطني ودارفور والمنطقتين.

سابعا الآثار الإنسانية للصراع الدائر

29. نتيجة لعودة أجواء انعدام الأمن بما في ذلك الصراع بين الميليشيات القبلية، قدرت المنظمات الإنسانية عدد المشردين في دارفور بأكثر من 80.000 عام 2015. و لا يشمل هذا الرقم المشردين في المناطق التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك جبل مرة، حيث وقعت بعض من أعنف أعمال القتال. و تشمل الشواغل الأمنية تقارير عن هجمات عشوائية استهدفت المدنيين. و قد شهد العام الماضي أي عام 2014، أعلى مستوى النزوح في دارفور طيلة عقد من الزمن. و فرّ ما يقرب من نصف مليون شخص من الصراع وبحلول نهاية العام كان هناك حوالي 300.000 مشردا. و تشير أحدث التقديرات إلى وجود أكثر من 2.5 مليون مشردا داخليا.

30. نتيجة لتفاقم الجريمة، تعرقلت قدرات إيصال المساعدات الإنسانية المتقلصة، مع عدم إمكانية الوصول إلى المشردين، و ذلك من خلال إعاقة حركة العاملين في المجال الإنساني حتى أضحي ذلك يشكل تحديا مستمرا.

31. في جنوب كردفان والنيل الأزرق، لا يزال مئات الآلاف من السكان في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، محرومين من المساعدة الإنسانية و يواجهون شبح المجاعة. و قد أوقفت الأعمال العدائية، بما في ذلك القصف الجوي، سبل العيش و استمرت الخسائر في الأرواح. و نتيجة لتعطل وصول المساعدات و الصدمات النفسية، تأثر الأمن الغذائي في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال. و قد كان للقتال أيضا شديد الأثر على و توفير الرعاية الصحية بما في ذلك تفجير المنشآت الصحية. و قد تعطلت برامج التطعيم و توصيل الإمدادات الطبية. و وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اندلعت الحصبة و انتشرت على نطاق واسع في الفترة ما بين مايو 2014 ويناير 2015 في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال. كما يتم التحكم بإحكام في وصول المساعدات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها حكومة الولايتين.

32. شهد القتال في جنوب السودان تدفق لسكان جنوب السودان إلى السودان، في حين أن السودانيون الفارين من القتال في النيل الأزرق و جنوب كردفان اتخذوا من جنوب السودان ملجأ لهم.

33. من الضروري اتخاذ خطوات عاجلة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق في دارفور والمنطقتين من أجل ضمان إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. كما أن هناك حاجة ملحة لتأمين وقف القتال في دارفور والمنطقتين من أجل تسهيل وصول المساعدات الإنسانية وتخفيف أثر تلك الصراعات على المدنيين. وفي هذا الصدد، يتذكر المجلس قراراته السابقة بشأن القضايا الإنسانية، وكذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2046، الداعي إلى "الوصول الآمن و الفوري و دون عوائق " للأنشطة الإنسانية.

ثامنا الجهود المتواصلة لتسوية المسائل العالقة بين السودان و جنوب السودان

34. يستمر الصراع و جنوب السودان، منذ اندلاعه في ديسمبر 2013، على الرغم من وساطة الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية من اجل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين. و قد أثر الصراع على التقدم في تنفيذ اتفاق التعاون المبرم في سبتمبر 2012 و في العلاقات بين البلدين بشكل عام.

أ. المسائل الأمنية ذات صلة

35. تعطل تنفيذ عناصر الأمن من اتفاق التعاون بسبب الصراع. و واصل البلدان يتبادلان التهم بإيواء المتمردين. و رغم أن الجانبين قد أبديا بشكل منفصل اهتماما كبيرا في إلتئام الآلية السياسية و الأمنية المشتركة لمعالجة هذه القضايا، لم يتم عقد أي اجتماع. و تعذر عقد آخر اجتماع كان مزعم عقده في 24 أغسطس 2015 لارتباط وفد جنوب السودان بالتزامات متضاربة.

36. أكد الرئيس البشير في اجتماع عقد مؤخرا مع الفريق، التزامه بتنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بترتيبات الحدود والأمن. و أكد مجددا قبول السودان لإحداثيات المنطقة الحدودية الآمنة و المنزوعة السلاح و الخط الوسط الذي اقترحه فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

37. ستواصل فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الاتصال مع الطرفين من اجل التوصل، على وجه السرعة، إلى تحديد موعد مقبول من الطرفين لعقد الاجتماع المقبل للآلية السياسية و الأمنية المشتركة لمساعدة الطرفين على معالجة هذه والتحديات الأمنية و غيرها.

قضايا الحدود

38. حققت الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاق بشأن قضايا الحدود بعض التقدم، فبعد الاجتماع الأول للجنة الحدود المشتركة في 21 نوفمبر 2014، التقت اللجنة مرة أخرى تحت رعاية برنامج الحدود التابع للاتحاد الإفريقي و فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ و كان ذلك في الفترة الممتدة من

فبراير إلى مارس 2015 في جوبا وأديس أبابا، على التوالي، لمناقشة الخيارات المتاحة للتسريع ترسيم الأجزاء التي سبق الاتفاق عليها من الحدود. و أفضت الاجتماعات إلى اتفاق في 18 مارس 2015 لإنشاء حساب ضمان لتغطية تكاليف ترسيم الحدود.

39. يواصل فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المعني بالسودان اتصالاته مع الأطراف المعنية لدعم تنفيذ قضايا الحدود. غير أن تحقيق التقدم تعرقل بسبب استمرار بيئة الاتهامات المتبادلة بدعم الجماعات المتمردة والصراعات فجنوب السودان، و المنطقتين و دارفور. و من الأهمية بمكان ضمان التقدم المستمر في معالجة قضايا الحدود بين البلدين.

ج. فريق الخبراء التابع للاتحاد الإفريقي و المعني بسوية الحدود بين السودان وجنوب السودان

40. سعى فريق الخبراء التابع للاتحاد الإفريقي و المعني بقضايا الحدود إلى التواصل مع الطرفين لتقديم مواقفهما بشأن المناطق المتنازع عليها. وقد توقف عمل فريق الخبراء بسبب اختلاف الطرفين عن عمل الفريق و اختصاصاته . و يواصل فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التواصل مع الطرفين من أجل استئناف فريق الخبراء لعمله سيما أن حكومة السودان أعلنت أن عمل فريق الخبراء لم يعد يخدم الغرض الذي أنشئ من أجله و المتمثل في تيسير المفاوضات.

41. وفي تقرير لاحق، سيقدم فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى للمجلس إحاطة مع توصيات بشأن الخطوات الواجب اتخاذها على ضوء الانسداد الذي وصل إليه عمل فريق الخبراء المعني بقضايا الحدود.

د. أبيي

42. يظل الوضع في أبيي يتسم بالتوتر و الهشاشة مع استمرار التنافس بين المجتمعات المحلية على الأراضي، و المراعي ومصادر المياه في المنطقة. وقد وقعت عدة اشتباكات بين دينكا نفوك و الميسيرية منذ بداية 2015 و ترتب عن ذلك سقوط قتلى و إصابة جرحى.

43. و في تطور إيجابي، اجتمعت لجنة الرقابة المشتركة أبيي في 29-30 مارس 2015 بأديس أبابا، إثيوبيا، و رحبت بتولي الرئيسين المشاركين الجديدين لمهامهما و هما السيد حسن علي نمر من السودان، والسيد دنغ مادينغ ميجاك من جنوب السودان. و حضر الاجتماع رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي و كذلك قائد القوة الجديد. و اتفق الاجتماع على عقد مؤتمر للزعماء التقليديين لتعزيز الحوار بين مجتمعي الدينكا نفوك و الميسيرية. و كان من المقرر عقد المؤتمر في 20-22 يونيو

2015 بأديس أبابا، لإعداد الأرضية لحوار المصالحة بين المجتمعين بعد مقتل سلطان الدينكا نفوك. غير أنه تم إلغاء الاجتماع بسبب عدم حضور وفد جنوب السودان.

44. يواصل الجانبان انتهاك الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة لإدارة أبيي امنها الموقع عليه في يونيو 2011. و تحتفظ السودان بوحدة أمنية في دفرا في انتهاك للاتفاق. و في غياب التقدم في إنشاء مؤسسات إدارية مؤقتة، يظل الوضع شديد التقلب. و أن استمرار الحوادث الأمنية في المنطقة يبرز الحاجة إلى استمرار الاتصال على مستوى لجنة الرقابة المشتركة أبيي ، ودعم بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، و مواصلة الجهود لعقد اجتماع الزعماء التقليديين حتى يتوصل البلدان تسوية خلافتهما الداخلية.

هـ. المسائل المتعلقة الاقتصادية

نهج مشترك باتجاه المجتمع الدولي

45. أيدت الدورة العادية 23 لمؤتمر الاتحاد، المعقودة بمالابو، غينيا الاستوائية من 26 إلى 27 يونيو 2014، مبادرة النهج المشترك، و طلبت المؤتمر من فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى الاستمرار في دعم جهود البلدين في سعيهما إلى تحقيق الأهداف الأربعة للنهج المشترك، و هي تخفيف شامل لعبء الديون، ورفع العقوبات الاقتصادية، ودعم دفع الترتيبات المالية الانتقالية والتمويل العاجل لمشاريع التنمية الضرورية في جنوب السودان.

46. و تنفيذًا لهذا الطلب، عمل الفريق، منذ سبتمبر 2014، مع الحكومتين على تحقيق أهداف النهج المشترك. و أجرى الفريق أيضا مناقشات على أعلى المستويات في مختلف الحكومات والمؤسسات، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وقطر. كما تم أيضا توجيه نداءات لتخفيف عبء الديون أيضا في اجتماعات مع محافظي مؤسسات بريتون وودز، و البنك الإفريقي للتنمية، بما في ذلك ممثلي الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان، الصين، إيطاليا، المملكة العربية السعودية، والكويت.

47. كما نجح الفريق في تمديد نهج خيار الصفر من 17 أكتوبر 2014 إلى 17 أكتوبر 2016. وكان هذا إنجازا هاما، لان انقضاء التاريخ النهائي كان من شأنه أن يؤدي إلى مفاوضات معقدة بين السودان وجنوب السودان عن الديون الخارجية لجمهورية السودان.

48. رغم الجهود التي بذلتها الحكومتان و فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، يبدو أن تخفيف عبء الديون سيظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالقضايا في السودان التي يتناولها هذا التقرير.

أن رفع العقوبات الاقتصادية هي مسألة مطروحة بين حكومتي الولايات المتحدة والسودان. و مع ذلك، فإن فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى و في اطار جهوده ضمن النهج المشترك، اتصل مع الولايات المتحدة في هذا الشأن، وحثت الحكومة السودانية على رفع مستوى العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المسائل الاقتصادية الأخرى-النفط

49. يتذكر المجلس أن فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى كان قد راقب تنفيذ الاتفاق المتعلق بالنفط من خلال دعم استشاري من لجنة رصد النفط التي أنشئت و يرأسها الاتحاد الإفريقي. و تقوم اللجنة بمراقبة تنفيذ اتفاق النفط، من خلال تقارير منتظمة ترفع إلى الطرفين بشأن تحسين التعاون في قطاع النفط.

50. و قد تم تنفيذ جميع العمليات المتعلقة بالنفط إلى حد كبير وفقا لأحكام الاتفاقية النفطية، بما في ذلك الدفوعات المالية الانتقالية من جنوب السودان إلى السودان. و تواصلت العمليات رغم تراجع حجم الشحنات بشكل كبير منذ اندلاع النزاع في جنوب السودان.

51. لم تعقد اجتماعات أخرى للجنة رصد النفط. و كانت هذه الاجتماعات ستناقش مسائل هامة مثل العمليات عبر الحدود، و المعالجة البيئية للانبعاثات، و التحسينات التي يمكن إدخالها على ممكنة أنظمة القياس و خطوط الأنابيب. يوصي الفريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى بعقد اجتماع لجنة رصد النفط في أقرب وقت ممكن.

African Union Commission (AUC)

PAPS Digital Repository

<https://papsrepository.africa-union.org/>

PSC Outcomes

Communiqués

2015-08-25

Communiqué of the 539th Meeting of the Peace and Security Council Held on 25 August 2015, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1536>

Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)